رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية

السنة الرابعة عشرة - العدد [٦٧] شوال ١٤٤٠هـ/ يوليو ٢٠١٩م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- صفحة في تاريخ القضاء في الكويت
- أوضاع اليمن السياسية في وثائق أسرة الحمد الكويتية ١٩٢٤ - ١٩٣٦م
- تواصل الكويت مع الثقافات الأخرى عبر اللغات والترجمة دراسة ثقافية تاريخية (١)
- الكويت في جريدة العمران (١٩٠٧ - ١٩١١م) (١)
- فكرة الحماية البريطانية على الكويت في ثلاث وثائق فرنسية (١٨٦٦ - ١٨٦٧م)
- من مكتبة المركز
- إصدارات المركز الجديدة

الافتتاحية

عزيزي القارئ:

يسلط هذا العدد الضوء على جانب مهم من العطاءات العلمية للوثائق الحكومية والأهلية التي يزخر بها أرشيف مركز البحوث والدراسات الكويتية؛ فمن الوثائق الحكومية ننشر لأول مرة محضر الاجتماع الذي تم بين سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، أمير الكويت الأسبق، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، وذلك في شهر ديسمبر ١٩٥٩م بشأن موضوع نقل اختصاصات القضاء الأجنبي إلى محاكم الكويت الوطنية، وهو الأمر الذي يعد خطوة مهمة في طريق الاستقلال الذي تم بعد نحو سنة ونصف من ذلك التاريخ.

وفي مجال الوثائق الأهلية يقدم لنا هذا العدد موضوعاً منهجياً قيماً يتسم بالموضوعية والحياد عن أوضاع اليمن السياسية بين عامي ١٩٢٤ و١٩٣٦م من خلال وثائق الحمد، وهو من تحرير الباحث الدكتور فيصل عادل الوزان، وربما كان هذا الموضوع نواة لعمل أكثر اتساعاً يغطي تلك الفترة الحافلة بالأحداث من تاريخ اليمن.

وتقدم المقالة الخامسة من هذا العدد ثلاث وثائق من الأرشيف الفرنسي تكشف عن كون الحماية البريطانية على الكويت كانت خياراً مطروحاً يتداوله الأهالي منذ عام ١٨٦٦م لمواجهة استبداد ولاة البصرة العثمانيين. وأن الاتفاقية التي عقدها الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا بعد ذلك بثلاثة وثلاثين عاماً تتفق مع توجهات أهالي الكويت آنذاك.

وهكذا أصبح أرشيف المركز مصدراً فاعلاً في عطائه العلمي المتعلق بتاريخ الكويت وشبه الجزيرة العربية، من خلال تنوع إصداراته وأعماله العلمية، وسيتواصل ذلك العطاء بإذن الله.

وما توفيقنا إلا بالله

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص.ب: ١٠٢٤ دسمان - رمز بريدي: ١٥٤٦١ الكويت - ت: ٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) - فاكس: ٢٢٢١٠٨٨٠ (٠٠٩٦٥)

E-mail: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

صفحة في تاريخ القضاء في الكويت

إعداد: أ .د.عبدالله يوسف الغنيم

عرفت الكويت النظام القضائي منذ نشأتها، وكان للقاضي مكانة خاصة، فالحاكم لا يتدخل في القضاء، بل ويلزم نفسه بأحكام القاضي.

وعندما دخلت الكويت تحت الحماية البريطانية في عام ١٨٩٩م استمر القضاء شاملا جميع المقيمين على أرض الكويت من المسلمين وغير المسلمين. وفي عام ١٩٢٥م، نتيجة لكثرة الأجانب في الكويت وتعقد المشكلات القضائية، طلبت بريطانيا إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت آنذاك الإذن لها بأن تمارس سلطتها القضائية بشأن رعاياها والرعايا غير المسلمين في الكويت، ومن ثم أنشئت لذلك محكمة خاصة مقرها دار المعتمد البريطاني، وكان ذلك من الأمور التي جرى عليها الحال في معظم البلاد المحمية أو المستعمرة أو الواقعة تحت الانتداب. وفي أغسطس من عام ١٩٥٣م جمعت في بريطانيا جميع القرارات المتعلقة بالنشاط القضائي الخاص بالأجانب في الكويت، وأصدرت في مرسوم ملكي رقم ١٢١١/ ٥٢، بدأ العمل به في سبتمبر من العام المذكور، وقد أطلق على تلك القوانين التشريعية اسم " قانون الكويت".

وفي السابع من شهر ديسمبر ١٩٥٩م، وفي إطار الأجندة التي وضعها صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح لاستقلال الكويت، كان موضوع توحيد القضاء واستقلال السلطة القضائية من أبرز القضايا التي تمت مناقشتها مع السلطات البريطانية، وقد أثمرت المحادثات التي جرت بهذا الخصوص أن تم نقل اختصاصات القضاء الأجنبي إلى محاكم الكويت الوطنية في أبريل سنة ١٩٦١م، وقد صدر بهذا الخصوص بيانان رسميان نشرا في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم"؛ أولهما في ١٤ فبراير ١٩٦٠م (العدد ٢٦٢/ السنة السادسة)، يتضمن الإشارة إلى الترتيبات الجارية بين كل من بريطانيا والكويت بخصوص فرض الأخيرة كامل سلطتها القضائية على جميع المقيمين في بلادها دون استثناء. والبيان الثاني نشر في ٢ من أبريل ١٩٦١م (العدد ٣٢١/ السنة السابعة)، وينص على أن جميع القضايا الجديدة التي تنشأ بين طرفين أو أطراف، مهما تكن جنسياتهم، ومهما يكن نوع القضية، يجب أن ترفع إلى المحاكم الوطنية، وذلك اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٦١م.

والجدير بالذكر أنه في الوقت نفسه كان هناك عمل متواصل في سبيل تنظيم القضاء يقوده الدكتور عبدالرزاق السنهوري، أحد أعلام الفقه والقانون في الوطن العربي، وقد أثمر ذلك صدور المرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩م بقانون تنظيم القضاء، الذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٩م. وكان هذا القانون من الأمور التي يسرت توحيد القضاء في الكويت.

وفي هذا العدد من رسالة الكويت ننشر لأول

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)
(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

مرة محضر اللقاء الذي تم في قصر السيف في السابع من ديسمبر ١٩٥٩م بين صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح والمقيم السياسي في الخليج السير جورج مدلتن بحضور المعتمد السياسي في الكويت السيد هلفورد، وإسرائيل كدو (مترجم)، وبدر الملا (سكرتير الحكومة)، وأشرف لطفي (سكرتير)، وفيما يلي نص المحضر المذكور :

قصر السيف الساعة ١٠,١٥ صباح ٥٩/١٢/٧ :

الحضور : المقيم السياسي، والمعتمد السياسي، إسرائيل، بدر، أشرف

فتح المقيم السياسي موضوع الزيارة بقوله إنه كان قد وعد صاحب السمو بإحضار الجواب على طلب سموه بخصوص السلطتين القضائيتين حالما يحصل على ذلك الجواب، وأضاف: إن الجواب قد وصله فعلاً يوم السبت في ٥/ ١٢/ ٥٩.

فقال صاحب السمو: إنه يأمل أن يكون الجواب مرضياً ولا ترافقه صعوبات وتعقيدات، فإن زمام الأمر في الوقت الحاضر هو بيده، ولكن الضغط عليه من عائلته وشعبه موجود، وأية مصاعب تخلقها حكومة بريطانيا في هذا الموضوع قد تجعل الزمام يفلت من يده؛ فقد جاءه الشيخ عبدالله الجابر قبل يومين وأخبره عن وجود عدة قضايا لمحكمة دار الاعتماد، وتساءل إذا كانت مسألة السلطتين قد انتهت، فأجابه سموه إنها لم تنته بعد، ولكنه يأمل في ذلك قريباً.

فقال المقيم: إن حكومته أمعنت النظر في هذه المسألة بروح الصداقة والتعاون القائمين بينها وبين سموه. وأعرب المقيم عن سروره لإخبار صاحب السمو بأن حكومته قد وافقت من حيث المبدأ على وجوب وجود سلطة قضائية واحدة في الكويت هي سلطة صاحب السمو، وبما أن القرار بذلك قد صدر فإن علينا الآن التمهيد لعمل الترتيبات التي يمكن بموجبها نقل سلطة حكومة صاحبة الجلالة إلى سلطة صاحب السمو. وأوضح المقيم أن هذا القرار متعلق بالوضع السياسي والناحية السياسية. وبقي علينا الآن التفكير في الوسائل لتنفيذه.

فإن من الضروري مثلا إحداث بعض التغييرات في قوانين بريطانيا الدستورية، ويساعدنا على هذه الترتيبات أن ننال تعاون صاحب السمو لكي يمكننا تنفيذها بصورة كفؤة.

وجواباً على استيضاح صاحب السمو عن معنى هذه العبارة أجاب المقيم: إن من الضروري لترتيب نقل السلطة الحصول على مساعدة موظفي صاحب السمو للاتفاق والتفاهم معهم على وسائل النقل.

فقال صاحب السمو إنه لم يفهم بعد ما ينطوي عليه إيضاح المقيم. ولعل مما يساعد على التفاهم تسهيل المسألة والابتعاد عن التعقيدات أثناء بحثها، حتى يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية، وآمالنا بصداقتنا مع حكومة بريطانيا لا حد لها. وأكد صاحب السمو أنه لو كان يرى أن طلبه فيما يتعلق بالسلطة القضائية يضر بمصلحة بريطانيا أو ينتقص من كرامتها لما تشدد في مطلبه، ولكن

قصر السيف الساعة ١٠ر١٥ صباح
٥٩/١٢/٧

الحضور : المقيم السياسي والمعتمد السياسي ، اسرائيل ، بدر ، أشرف

فتح المقيم السياسي موضوع الزيارة بقوله انه كان قد وعد صاحب السمو باحضار الجواب على طلب سموه بخصوص السلطتين القضائيتين حالما يحصل على ذلك الجواب ، واضاف بان الجواب قد وصله فعلاً يوم السبت في ٥٩/١٢/٥ .

فقال صاحب السمو بانه يامل ان يكون الجواب مرضيا ولا ترافقه صعوبات وتعقيدات ، فان زمام الامر في الوقت الحاضر هو بيد صاحب السمو ولكن الضغط عليه من عائلته وشعبه موجود وباية مصاعب تخلقها حكومة بريطانيا في هذا الموضوع قد تجعل الزمام يفلت من يد سموه . فقد جاء الشيخ عبد الله الجابر قبل يومين واخبره عن وجود عدة قضايا لمحكمة دار الاعتماد وتساءل اذا كانت مسالة السلطتين قد انتهت فاجابه سموه بانها لم تنته بعد ولكن يامل في ذلك قريبا .

فقال المقيم ان حكومته امعنت النظر في هذه المسالة بروح الصداقة والتعاون القائمين بينها وبين سموه . واعرب المقيم عن سروره لاخبار صاحب السمو بان حكومته قد وافقت من حيث المبدا على وجوب وجود سلطة قضائية واحدة في الكويت وهي سلطة صاحب السمو . وبما ان القرار بذلك قد صدر فان علينا الان التمهيد لعمل الترتيبات التي يمكن بموجبها نقل سلطة حكومة صاحبة الجلالة الى سلطة صاحب السمو . واوضح المقيم ان هذا القرار هو متعلق بالوضع السياسي والناحية السياسية . وبقي علينا الان التفكير في الوسائل لتنفيذه . فان من الضروري مثلاً احداث بعض التغييرات في قوانين بريطانيا الدستورية وساعدنا على هذه الترتيبات ان ننال تعاون صاحب السمو لكي يمكننا تنفيذها بصورة كلية .

صورة الصفحة الأولى من محضر لقاء الشيخ عبدالله السالم الصباح مع المقيم السياسي

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)
(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

المسألة صغيرة تتعلق بدعاوى تافهة لا تبرر بقاءها على حساب سمعة الكويت في الخارج. ولبساطة هذه المسألة فإنني لا أرى موجبا لتعقيدها في قاعة البرلمان.

فأجاب المقيم إن هذا في الواقع هو شعور حكومته، ولكن من الصعب تجاوز البرلمان لأن الأمر بإحداث هذا النقل موجود بيد البرلمان.

فأبدى صاحب السمو شكه في أن تكون نتيجة البحث في البرلمان مرضية، فكثيراً ما وقف البرلمان والشعب موقفاً مضاداً لموقف الحكومة في الماضي.

فأوضح المقيم أن الحكومة البريطانية هي التي اتخذت قرار نقل السلطة، ولذلك فالمسألة الآن هي كيفية وضع القرار موضع التنفيذ. ولو سمح صاحب السمو فإن أحمد حجازي[1] يستطيع الاجتماع مثلا بالسيد السنهوري لبحث الوثائق والطرق الشرعية لإنجاز عملية النقل.

فأجاب صاحب السمو: إن هذا الكلام غامض. وهل يفهم منه أن محاكمنا ستسير على نصائح حجازي، ومن هو حجازي؟ وما هي قيمته في حكومة الكويت أو بريطانيا؟

فأقر المقيم بأن حجازي ليست له تلك القيمة من حيث القرار الصادر، ولكنه مفيد في عملية تنفيذ القرار.

فعلق صاحب السمو بأن معنى هذه الطريقة هو خلق المصاعب في وجه تنفيذ القرار. أمّا عن مسألة الرجوع للبرلمان فإن وراء صاحب السمو أيضاً شعباً ومجلساً، لهما كلمتهما في الموضوع.

فقال المقيم إنه في الواقع لا يريد خلق أي مصاعب، ولهذا لم يفهم بالضبط ما يشير إليه سموه؛ فالمسألة في غاية البساطة يمكن تلخيصها كما يلي :

صدر قرار الحكومة بنقل السلطة، ولأنه يوجد الآن قوانين دستورية في بريطانيا تتعلق بالموضوع فعلينا تغيير هذه القوانين والتفكير في طرق تغييرها على وجه السرعة الممكنة.

فأعرب سموه عن رأيه بأن التسليم لا يحتاج إلى وقت لإفهام البرلمان والشعب، كما أن سموه لا يفهم اقتراح إجراء عملية التسليم عن طريق أحمد حجازي، وماذا سيقول حجازي للسنهوري؟ وهل نحيل قوانيننا لآراء حجازي فيها؟

قال المقيم: بالطبع لا؛ فكل ما نريد هو تسليم السلطة، ولكن القوانين ليست شيئاً واحداً بل أشياء كثيرة متشابكة، وهنالك طرق لتسليمها بصورة عادية، وأهم نقطة في الموضوع هي أنه في الحالات التي يوجد فيها قوانين كويتية فإنه يمكن التسليم بشأنها، ثم يمكن الاتفاق على الحالات الأخرى عندما تصدر قوانينها.

فأجاب صاحب السمو: إن المسألة بسيطة؛ وهي هل يعتقد المقيم أن محاكمنا جديرة بالقيام بمهمتها أم لا؟ وهل القوانين كاملة في دار الاعتماد

(١) يبدو أنه من موظفي محكمة دار الاعتماد البريطانية.

ملحق
العدد ٢٥٥
السنة السادسة

الكويت اليوم
الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها دائرة المطبوعات والنشر

الاثنين
٢٨ جمادى الآخرة ١٣٧٩
٢٨ ديسمبر (كانون ١) ١٩٥٩

عدد خاص

مرسوم اميرى رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩

بقانون تنظيم القضاء

نحن عبد الله السالم الصباح امير الكويت ،
بناء على عرض رئيس المحاكم ،
قررنا القانون الآتى :ـ

(الباب الأول)
المحاكم
الفصل الأول ـ ولاية المحاكم

(مادة ١)

تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية وبالمسائل المدنية والتجارية وبالنظر فى جميع الجرائم الا ما استثنى بنص خاص .

(مادة ٢)

ليس للمحاكم ان تنظر فى أعمال السيادة . ولها ، دون ان تلغي الامر الادارى او توقف تنفيذه أو تؤوله ، ان تفصل فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الافراد والحكومة عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك .

الفصل الثانى ـ ترتيب المحاكم وتاليفها

(مادة ٣)

ترتب فى الكويت محكمتان :
أ ـ المحكمة الكلية .
ب ـ محكمة الاستئناف العليا .

(مادة ٤)

تتكون المحكمة الكلية من أربع دوائر :
١ ـ دائرة الاحوال الشخصية .
٢ ـ الدائرة المدنية .
٣ ـ الدائرة التجارية .
٤ ـ الدائرة الجزائية .

ويجوز ان تنعقد المحكمة الكلية فى أية جهة خارج مدينة الكويت بقرار يصدر من رئيس العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

(مادة ٥)

تختص دائرة الاحوال الشخصية بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية من زواج وطلاق ونسب وولاية على المال وميراث ووصية وهبة ووقف وغير ذلك من مسائل الاحوال الشخصية.وتشتمل على غرفة او اكثر بحسب الحاجة.

وتصدر الاحكام من قاض واحد . ويكون حكمه نهائيا فى الميراث والوصية والهبة والوقف والمهر اذا لم تزد قيمة الدعوى على ألفى روبية ، وفيما عدا ذلك يكون حكمه قابلا للاستئناف .

(مادة ٦)

تختص الدائرة المدنية بالفصل فى جميع المنازعات المدنية . وتشتمل على غرفة او اكثر بحسب الحاجة .

وتصدر الاحكام من قاض واحد . ويكون حكمه نهائيا اذا لم تزد قيمة الدعوى على الفي روبية ، فاذا زادت قيمة الدعوى على هذا المقدار او كانت غير معروفة القيمة ، كان الحكم قابلا للاستئناف .

(مادة ٧)

تختص الدائرة التجارية بالفصل فى جميع المنازعات التجارية . وتفصل ايضا فى المنازعات التى تقع بين الافراد والحكومة ، مدنية كانت هذه المنازعات او تجارية . وتشتمل على غرفة او اكثر بحسب الحاجة .

وتصدر الاحكام من قاض واحد . ويجوز ان يعاونه ثلاثة محلفين من التجار يستأنس برأيهم اذا دعت الحاجة الى ذلك . ويكون حكمه نهائيا اذا لم تزد قيمة الدعوى على الفي روبية ، فاذا زادت

صورة الصفحة الأولى من المرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩م
الخاص بقانون تنظيم القضاء كما ورد في جريدة الكويت اليوم

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)
(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

أم لا؟ ولماذا يذهب الأجانب إلى محاكمنا للتقاضي وطلب العدالة؟ وواقع الأمر أن محكمة دار الاعتماد موجودة لفائدة الكويتي الذي يشتكي لديها على الأجانب، ولماذا يبقى هذا الوضع؟ ولماذا يجب على الكويتي أن يتقاضى لدى دار الاعتماد بينما الأجنبي يذهب لمحاكمنا؟

وأضاف صاحب السمو: إن هذا الموضوع كله صغير بالنسبة للقضايا العامة الأخرى في البلاد العربية، ويجب على حكومة بريطانيا أن تعاونه على جهوده نحو الاستقرار؛ فالأوضاع صعبة، وكثيراً ما تذلل لرئيس دولة كذا أو كذا في البلاد المجاورة حرصاً على سلامة الكويت، وسموه في كل ذلك قد وفر على حكومة بريطانيا أعباء القيام بمثل هذه الأدوار الحساسة الصعبة، ومن المصلحة أن نعطي الأهمية الكبرى لمثل تلك القضايا الكبيرة، أما مسألة السلطة القضائية فهي أصغر شأناً من تلك، ولذلك فقد عزمت حكومتنا على القيام بمسئوليتها في هذا الموضوع ابتداء من أول السنة القادمة، فيجب أن نتفاهم الآن فيما بيننا على التسليم قبل ذلك الموعد، أما إذا رأيتم أننا غير أكفاء لهذه المسئولية فقولوا لنا ذلك.

فتساءل المقيم عمّا إذا كانت محاكم صاحب السمو مستعدة لتحمل هذه المسئولية من أول جنيوري، وإذا كانت قد فرغت من إعداد القوانين اللازمة.

فأجاب سموه بالإيجاب، وقال إن الحقوق المدنية محفوظة لجميع الرعايا بموجب أحكام المجلة الشرعية المعمول بها في البلاد العربية، أما المسائل الأخرى فالعمل جار لإعداد قوانين بشأنها وإكمالها، ومبادئ العدالة واحدة، معترف بها في كل مكان، وإذا كان بعض الجزاء شديداً بالنسبة للإساءة، كقطع يد السارق، فإن سموه قد أوقف هذا الجزاء. ولذا فلا مجال لإدخال حجازي في الموضوع، كما أن سموه لا يرى معنى لقبول التأخير بسبب إعداد وثائق وغير ذلك. وكان سموه ينتظر من المقيم السياسي أن يجيء ويقول: لقد أصدرت الحكومة قرارها بتلبية رغبتكم واتخذت كافة الترتيبات اللازمة لإنجاز نقل سلطتها. ولو فعل المقيم ذلك لكان السرور عاماً، ولكان ذلك داعياً لاعتزاز سموه بصداقته لبريطانيا المعروف عنها رغبتها الصادقة في تحسين وضع البلاد التي تكون لها بها علاقات.

فقال المقيم: إن هذا بالفعل ما حصل، فإن حكومته قررت نقل السلطة، ولكن يبدو أن صاحب السمو أساء فهم رسالة المقيم. إن الحكومة قد أصدرت قرارها تلبية لرغبة صاحب السمو، ولم يبق إلا تنفيذ القرار.

فأجاب صاحب السمو: إن التنفيذ سهل إذا حسنت النيات. والإسراع في التنفيذ سيكون له وقع حسن في أوساط الكويتيين. فلنسرع في ذلك حتى لا نترك مجالاً للقيل والقال.

فوافق المقيم على أن هذا من صالح الجميع، وأضاف: إن كل ما يريده هو الطريق لتنفيذ القرار.

فأجاب صاحب السمو إنه يعتقد بأن الحل الأمثل هو أن تقوم حكومة بريطانيا بالإسراع بتنفيذ عملية النقل، وإذا نشأت بعض الأسئلة أو النقاط

التي تحتاج إلى إيضاحات فإنه يمكن لدار الاعتماد والسكرتارية فيما بينهما النظر في إمكانيات التقريب وإيجاد الحلول لتسوية ذلك، وفي أثناء هذه العملية فإن الأمور تسير في الخط المرسوم لها وتنتهي إلى الهدف المرضي.

فوافق المقيم على رغبة صاحب السمو.

وأضاف المقيم: نحن أصدقاء سموكم والكويت. وعندما تطلبون منا شيئاً فإننا نلبي طلبكم. وكما تعرفون سموكم فإن لنا في الكويت حقوقاً ولكننا لا نتردد في النزول عن بعضها عندما تطلبون منا ذلك.

فأجاب سموه: إن هذا الاتجاه حسن إذا كان العمل عليه بالعقل والحكمة. وبالتقارب والتفاهم يمكن تسيير السفينة إلى غايتها. وكما قلت لكم فإن الزمام الآن بيدي، وأنا صديقكم، فساعدوني على ضبط هذا الزمام من الإفلات، وسيفلت إذا ضايقتموني، وحينئذ تندمون.

فأكد المقيم أن حكومته ترى الرأي الحسن الصالح فيما يراه صاحب السمو.

وأجاب سموه بأنه في سياسته يفكر دائماً أيضا في مصالح بريطانيا، ولا ينتهج سبيلاً للإضرار بها.

وتعرض صاحب السمو لتاريخ البحث حول انضمام الكويت للجامعة العربية وحول مسألة القناصل، وعلق على ذلك بقوله إنه في كل تصرفاته كان يتوخى التفاهم مع حكومة بريطانيا والعمل للمصلحة المشتركة إذا قامت على تبادل المصلحة بين البلدين، وأعرب عن أمله في أن تبقى هذه العلاقات كما كانت في الماضي.

وأضاف سموه إن الكويتيين يقدرون مواقف بريطانيا منهم في الماضي، ويحافظون بكل جوارحهم على الصداقة القائمة؛ إذ لن ينسوا مساعداتهم لهم في الماضي، وأعرب عن أمله ويقينه بأن هذا التفاهم وتبادل الصداقة والمصلحة باقيان". (انتهى المحضر).

* * *

ويتبين لنا مما سبق صلابة موقف صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح ودبلوماسيته وهو يفاوض المقيم السياسي البريطاني بشأن فرض الكويت كامل سلطتها القضائية على جميع المقيمين في بلادها دون استثناء، وإلغاء التفويض الذي كان قد منح لبريطانيا في هذا الشأن. وذلك في إطار الخطوات التي كان قد وضعها سموه لاستقلال الكويت استقلالاً كاملاً. كما نلاحظ اهتمام سموه بإظهار أنه مدفوع فيما يتخذه من قرارات في هذا الأمر بضغوط الأسرة الحاكمة والشعب الكويتي الذي لا يرضى بإبقاء أي سلطة تمسّ باستقلاله الكامل.

وأنه إذا كان زمام الأمور بيده في الوقت الحاضر فإنه لا يريد أن تضع بريطانيا العراقيل والصعوبات حتى لا يفلت الزمام من يده بحكم ضغوط أسرته وشعبه، حفاظاً منه على الصداقة القديمة التي يقدرها شعبه، والمصالح المشتركة، والتفاهم المستمر بشأن القضايا كافة.

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)
(حقوق الطبع والنشر محفوظة)